بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني

لكلية الاقتصاد - جامعة سرت

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقـع والتطلعـات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 126 / 2023م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-35-8

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ

المجادلة: ١١

د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم
رئيس اللجنة التحضيرية

عبدالحليم مفتاح الشاطر
رئيس اللجنة الاعلامية

د. محمد هدية درياق	عضو اللجنة العلمية
أ. مصباح مفتاح الدليو	عضو اللجنة التحضيرية
خـــالـــد جمعة مهلهل	عضو اللجنة الاعلامية
سفيان سالم الشعالي	عضو اللجنة الاعلامية
علي مصطفى مكادة	عضو اللجنة الاعلامية

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5 - 4
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة التحضيرية أ . إبراهيم محمد عبدالكريم	8
واقع نظام الإدارة المحلية في ليبيا، دراسة حالة على بلدية طرابلس المركز أ. د. وائل محمد جبريل د. علي عبد الفتاح بن حليم	40 - 9
قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1996 – 2020 د. صقر حمد الجيباني أ. د عبد العزيز علي صداقة أ. آسيا جمعة التركاوي	62 - 41
القطاع السياحي والتنمية المكانية في ليبيا د. حسين فرج الحويج	84 - 63
اللامركزية كآلية للإصلاح الشامل في ليبيا دراسة للأبعاد والقيود د. هند خليفة الصويعي أ. علي محمود الفاخري	118- 85
واقع تفويض السلطة وانعكاساتها على الأداء المؤسسي من وجهة نظر الإداريين دراسة حالة دائرة توزيع الكهرباء بالمنطقة الوسطى/ سرت – 2022 د. فتحية أبو بكر أبو شويتة د. عباس عبد الله الحسين	152-119
دور المركزية الإدارية في التنمية المكانية في ليبيا أ. د. صبري جبران محمد الكرغلي د. عبدالباسط عبدالله العمروني	178-153

المحتويات

العنوان	الصفحة
اللامركزية في تمكين النشاط التسويقي لإمكانية تقديم التنمية المكانية كمنتج مدخل استدلالي استنباطي د. يوسف إبراهيم الجدائمي	218-179
أثر توحيد الممارسات المحاسبية على تعزيز النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي في ضوء معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام د. سعاد عياش علي امعرف	238-219
اللامركزية كخيار استراتيجي في تعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع من منظور الاستدامة أ . فاطمة منصور فرج	262-239
اللامركزية وأثرها على الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية (دراسة ميدانية على فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت) أ. إبراهيم محمد عبدالكريم د. علي مفتاح التائب Abdul Hamid Habbe	290-263
المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات وأثرها على فاعلية الأداء الرقابي دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة د. أحمد عطية محمد د. عبد السلام عاشور	312-291
أثر تطبيق محاسبة مراكز المسؤولية في الرقابة وتقييم الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية (دراسة حالة الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة) د. عبدالفتاح محمد كرزمه د. ناصر ميلاد بن يونس	334-313
أثر تنمية الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية بكلية الاقتصاد العجيلات بجامعة الزاوية د. عمار المبروك الأشقر	364-335

المحتويات

العنوان	الصفحة
انعكاسات تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية كأداة لتحسين التنافسية المصرفية "الواقع والصعوبات" (دراسة حالة المصرف التجاري الوطني) أ. مفتاح عثمان الرفاعي أ. محمد عبد المولى المهدي	380-365
السلطة التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية في توزيع الاختصاص د. علي منصور إشتيوي أ . جمال مفتاح أبوحجر	390-381
المركزية والاستقرار السياسي في ليبيا (2014 - 2022) د. الفيتوري صالح السطي	416-391
واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية، دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية د . فوزي محمود اللافي الحسومي	438-417
The Role of Centralization-Coordination-Decentralization towards Success decentralization in industrial sector in Libya: A case study *Ali M. Bakeer*	450-439
Implementation of the fiscal decentralization policy in Indonesia *Nurbayani Mediaty* *Ibrahiem Mohammed A. Syamsuddin* *Abdul Hamid Habbe*	476-451

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

تُعَدُّ المؤتمرات العلمية من أهم المناشط التي تهتم بها الجامعة وتدعمها منذ تأسيسها، حيث ترى أنَّها من أهم مهامها الرئيسة التي تسعى إلى استمرارها؛ نظراً لما تقدمه هذه المؤتمرات من بحوث علمية تسهم في تحسين الكثير من جوانب الحياة المختلفة، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في خلق الجو المناسب وتأمين اللقاءات الأكاديمية والبحثية التي تجمع نشطاء المجتمع العلمي لتقديم ومناقشة أفضل ما توصلوا إليه، وتقديمه لمصلحة المجتمع وخدمة مستقبله.

و**حرصًا** من الجامعة على انعقاد هذه التجمعات العلمية؛ فقد عقدت عددًا من المؤتمرات التخصصية برعايتها؛ وها هي اليوم تعقدُ المؤتمر العلمي الدولي الثاني، والذي تنظمه وتشرف عليه كلية الاقتصاد تحت عنوان (**المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا" الواقع والتطلعات**").

لقد أصبحت التنمية المكانية محط أنظار العديد من دول العالم ومختلف المجتمعات، لكونها أحد أركان الأنشطة الأساسية الهادفة في تقدم الدول والمجتمعات، حيث تحتل عمليات التخطيط والتطوير للتنمية الشاملة؛ إذ أنها تساعد في تطوير البنى التحتية، وخلق فرص العمل، وتوفير التعليم والرعاية الصحية.

كما تُعدُّ المركزية إحدى أهم التوجهات التنظيمية التي تتبعها الدول، والحكومات، والمؤسسات في العملية الإدارية، حيث يُمكن من خلالها تحقيق العملية التنسيقية بين مُختلف الوحدات ذات العلاقة بذلك الكيان المؤسسي إذا طُبِّق بالطريقة المثلى.

وختاماً.. نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أسهم في إنجاح هذا المؤتمر، من بحَّاث ومحكَّمين ولجان علمية وتحضيرية، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر وفائق التقدير إلى اللجنة الإعلامية التي أخرجت هذا العمل إلى النور من خلال نشره في هذا الكتاب الذي نضعه بين أيديكم للاستفادة منه، ولنضعه أيضاً بين أيدي المختصين للعمل بتوصياته.

آملين من الله العلي القدير التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية و رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.. أمَّا بعد :

في سبيل السعي للارتقاء بنشر الإنتاج العلمي ودعمه، يسرنا أن نضع بين أيدي الباحثين والقراء الكرام كتاب المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد بجامعة سرت، والذي يناقش موضوعاً مهماً يُمثل رافداً من روافد تطور وازدهار الدولة، وهو (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا).

حيث يُعدّ هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي أقامتها الجامعة، من حيث العنوان، فمناقشة أثر المركزية على التنمية المكانية، يُمكِّننا من معرفة أثر المركزية السلبي على تنمية الأماكن النائية والبعيدة عن مركز الدولة، ويبين لنا الأثر الإيجابي للنظام اللامركزي الذي يحقق حتمًا نتائج جيدة في حالة تطبيقه بالشكل الصحيح.

ويحظى هذا المؤتمر بمشاركة نخبة متميزة من الباحثين، ينتمون إلى عدة جامعات ومعاهد عُليا، واستعانت اللجنة العلمية بنخبةٍ من خيرة الأساتذة المختصّين من مختلف الجامعات الليبية في سبيل تقييم الأوراق العلمية التي تصلها وتحكيمها، حيث كان لهم الدور الفاعل في الارتقاء بجودتها، من خلال تبيان جوانب القصور وإجراء بعض التعديلات المطلوبة إن وجدت

وفي الختام لا يسعني إلاَّ أنْ أشكر جميع اللجان التي أسهمت في إنجاح هذا المؤتمر، ونبارك الجهد المبذول والتفاني والإخلاص الصادق في العمل في ظل التسهيلات المقدمة من إدارة الجامعة. سائلين الله عز وجل أن يُعيننا ويجعل السداد والنجاح حليفنا في إقامة هذا المؤتمر العلمي، والخروج من خلاله بنتائج علمية مميزة تصب في خدمة المجتمع في كل مجالاته، وتوصيات مهمة تثري المكتبات العلمية، وتساعد في وضح الحلول المناسبة.

نتمنى للجميع التوفيق في هذا المؤتمر

والسلام عليكم

أ. د. الطيب محمد القبي

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين.

أما بعد..

انطلاقاً من الدور المناط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات العلمية والنشاط العلمي، وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال، ودعماً للبيئة المجتمعية؛ فقد اسدل الستار على فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد، تحت عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا، وبالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن كل الزملاء بلجان المؤتمر يسرني ويشرفني أن أقدم هذا الإصدار والمتضمن للمحتوى العلمي للمؤتمر ومخرجاته، وندعو الله أن نكون قد وفِّقنا في هذا العمل، وأن يحوز على رضى القارئ العزيز، وأن يحقق المرجو منه.

وأخيرًا يسرني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت؛ لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في تنفيذه، ولا يفوتني أن أشكر كل الزملاء الذين ساعدوا وأسهموا في إعداد هذا الكتاب وإخراجه بالشكل اللائق والمشرّف.

ختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي بكلية الاقتصاد، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أن تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. على مفتاح التائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على نبينا محمد الموصوف بأحسن الصفات:

أمَّا بعد:

إنَّه وفي هذا المقام، وباختتام فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد جامعة سرت، والذي حمل عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا- الواقع والتطلعات)، يسعدني أنْ أُهنئ نفسي أولاً وكل زملائي بكلية الاقتصاد وجامعة سرت بنجاح هذا المحفل العلمي، وظهوره بالصورة التي تليق بمؤسستنا العريقة، كما يسعدني أيضًا أن أقدم هذا الكتاب _الذي يحتوي على كل الجهود العلمية القيمة التي تدارست وتناولت محاور هذا المؤتمر_ لكل الأكاديميين المتخصصين والمهتمين وكل المؤسسات ذات العلاقة، وآمل أن يجدوا فيه الفائدة المرجوة.

وتقديرًا لكل الجهود المبذولة في سبيل نجاح هذا المؤتمر؛ لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع أعضاء اللجنة التحضيرية على جميل التزامهم والإخلاص في عملهم، وكل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة العلمية على مهنيتهم وتعاونهم في إتمام العديد من مهام اللجنة التحضرية، كما أُثني على الجهود الكبيرة التي بذلها رئيس المؤتمر ومساندته لنا يدًا بيد لإنجاز كل ما هو مطلوب، والشكر أيضًا موصولًا للمشرف العام للمؤتمر على دعمه اللامحدود وتذليله الصعاب لتسهيل أعمال اللجنة وقيامها بواجبها على أكمل وجه.

وأخيرًا لا يفوتني أن أشكر كل من أسهم في إصدار هذا الكتاب، والحمد لله وما توفيقنا إلاَّ به.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم

رئيس اللجنة التحضيرية

واقع نظام الإدارة المحلية في ليبيا
دراسة حالة على بلدية طرابلس المركز

أ. د. وائل محمد جبريل
أستاذ إدارة الأعمال بجامعة درنة

د. علي عبد الفتاح بن حليم
أستاذ إدارة الأعمال المساعد بجامعة طرابلس

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تشخيص نظام الإدارة المحلية في بلدية طرابلس المركز، وذلك من خلال الأبعاد الآتية: اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية التشاركية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية؛ ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة، فقد قام الباحثان بتطوير استبانة معتمدين على بعض الدراسات السابقة. وكشفت الدراسة أنّه لا يوجد فروق معنوية لاستجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية في بلدية طرابلس المركز، حيث جاء المتوسط العام لنظام الإدارة المحلية بمستوى متوسط، كما بيّنت الدراسة أنّ بُعد اللامركزية والاستقلالية حظي بالمرتبة الأولى وبمستوى مرتفع، في حين جاء بالترتيب الأخير بُعد المساءلة والرقابة وبمستوى ضعيف. وأفصحت الدراسة عدم وجود فروق معنوية لآراء المشاركين تُعزى إلى بعض المتغيّرات الشخصية والوظيفية قيد الدراسة باستثناء متغيري المستوى التعليمي ومدة الخدمة. وأخيراً قدّمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يؤمل اتباعها للرفع من سوية الإدارة المحلية في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، بلدية طرابلس المركز، ليبيا. *تصنيف* **JET** : H75، H76، H83.

The Reality of Local Administration system in Libya: A Case Study on Municipality Tripoli of center

Abstract :

The study aims to identify the reality of Local Administration system in Municipality Tripoli of center and that through the following dimensions: Decentralization and independence, participatory democracy, accountability and oversight, and management of financial and investment resources. To achieve the objectives of the study, the study followed the case study method, and it used a questionnaire to collect data. The study revealed that there are no significant differences in the participants' responses about the Local Administration system in Municipality Tripoli of center. The general average of the local administration system was at an moderate. Moreover, the study showed that the dimension of decentralization and independence in first ranking and at a high level, while the dimension of accountability and oversight came in the last ranking at a weak level. The study showed that there were no significant differences in the participants' responses due to some of the personal and functional variables under study, with the exception of the variables of educational level and service years. Finally, study provided a set of recommendations that will hopefully be followed for raise the local administration in Libya

Keywords: Local Administration, Municipality Tripoli of center, Libya. JET: H75, H76, H83.

مقدمة:

تُعدّ الإدارة المحلية حلقة الوسط التي تربط بين الحكومة والمواطنين؛ وذلك لما لها من أهمية بالغة في تحقيق احتياجات ومتطلبات المجتمع، كما أنّ لها مهامًا وصلاحيات تخوّل لها بلوغ غاياتها، والمتمثّلة في تحقيق التنمية المحلية، ويكون ذلك من خلال إدارة الموارد المحلية وترشيدها في ظل ممارسة نشاطها المحلي، بالإضافة إلى توفير المتطلبات المحلية لتحقيق ذلك. (قرزو، 2022، ص98-112).

وعُرِف نظام الإدارة المحلية منذ زمن بعيد إلّا أنّه لم يتخذ شكله القانوني وأساسه التنظيمي إلّا بعد نشوء الدولة الحديثة التي تعددت وظائفها، وزادت أعباؤها حيث أصبح من الضرورة الملحّة للتخفيف عنها، فتنازلت الدولة عن الكثير من سلطاتها، فمهّد ذلك ظهور الأسباب المرجعية التي قادت السكان المحليين لاكتساب نزعة المشاركة في اتخاذ القرار من خلال أشكال تنظيمية وأساليب عديدة. (بو شفيرات، وبو عبد الله، 2018).

ومن البديهي أنّ نشاط الإدارة المحلية بصفة عامة والتنمية بصفة خاصة، لا تتحقق ذاتيًا بالإضافة إلى المورد البشري المتمثّل في المسؤولين المحليين، ولابد من توفّر العصب الأساس لقيامها متمثّلًا في المال العام باعتباره عماد النشاط الاقتصادي، كما أنّ للتطورات الراهنة التي تشهدها الإدارة المحلية أثر كبير على زيادة سياسة الإنفاق ما يقتضي بالضرورة اتباع آليات وممارسات تقوم على الاستثمار الأمثل لهذه الأموال في سبيل ترشيدها والحفاظ عليها، (حماشين وإعزوقن،2022).

وليبيا باعتبارها إحدى الدول النامية التي تسعى للنهوض بمستوى مؤسساتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب أنْ تُبدي اهتمامًا للإدارة المحلية، وذلك من خلال إبراز أهميتها، وتفعيلها وتطويرها مؤسسيًا ومجتمعيًا، والتي أصبحت محور اهتمام المنظّمات المعاصرة في سعيها المستمر للاهتمام بالأداء الفعّال خاصةً وحدات الإدارة المحلية التنفيذية من بلديات ومجالس محلية، والتي تُعدّ حلقة مهمة ما بين الحكومة والموطن، فضلًا عن دورها في تنفيذ خطة التحوّل الاجتماعي والاقتصادي، وإشباع حاجات ومتطلبات المواطنين، لكن رغم الأهمية البالغة لهذه الوحدات إلّا أنّها لم تحظَ بالاهتمام الكافي من قِبَل الباحثين على حد علم الباحثيْن، وهذا مما حذا بهما لإجراء هذه الدراسة لتشخيص نظام الإدارة المحلية في بلدية طرابلس المركز.

مشكلة الدراسة:

تتسم تجربة الإدارة المحلية في معظم الدول النامية، أو التي تمرّ بظروف انتقالية بحالة من ضعف وهشاشة البنى المشكّلة لها، وغياب الوضوح في التعريف، وتشوش عملها ووظائفها، فضلاً عن مشاكلها المالية، علاوة على ضيق المساحة الاستقلالية التي تتمتع بها لممارسة وظائفها ومسؤوليتها بشكل كفوء وخاضع للمسائلة، وتُعدّ الصراعات المسلحة والأزمات التي تمرّ بها والكوارث الطبيعية من أهم العناصر المؤثرة في قدرة الهيئات والبلديات والمجالس المحلية، فهي تكشف بوضوح عمق تأثر قطاع الحكم المحلي والإدارة المحلية بشكل خاص بالصراعات الدائرة أو الأزمات والكوارث الطبيعية (Hamill and Ali,2008).

وفي ليبيا مرّت الإدارة المحلية بمراحل مختلفة اتسمت في مجملها بالإرباك وساهمت في تعزيز الفوضى، وغابت مقومات الحكم الرشيد (الجيد) عن أدائها. ولقد أدت هذه المظاهر إلى زيادة احتقان المواطنين المستهدفين بأهداف التنمية المحلية نتيجة تطبيق المركزية الإدارية في تسيير الوحدات الإدارية المختلفة، وتفشي البيروقراطية والعجز في الأداء، فضلًا عن إهدار الموارد وانتشار الفساد (أمنينة، 2019)؛ ولقد أصدر المجلس الوطني الانتقالي القانون (59) لسنة (2012)، قانون الإدارة المحلية خطوة نحو معالجة المطالب المرتبطة بتطبيق المركزية وتفشي ثقافتها، وألحقه مجلس الوزراء في الحكومة الانتقالية، فيما بعد باللائحة التنفيذية المنظمة في ظل وجود كيانات محلية ينقصها الوحدة في طريقة التأسيس والإجراءات وتفتقد لأبسط قواعد المؤسسية، أيضاً بعد ذلك قرار رقم (9) لسنة (2013)، من قِبَل مجلس حكومة الوحدة الوطنية بشأن تعديل القانون (59) لسنة (2012)، والذي نصّ على تعليق العمل بنظام المحافظات إلى حين صدر قانون بشأنها، وإسناد اختصاصاتها مؤقتاً إلى مجلس البلدية، وعمداء البلديات، علاوة على قرار رقم (616) لسنة (2021)، بشأن تنظيم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للإدارة المحلية.

ويؤكد هلال (2011) أنّ للمناخ السياسي العام في ليبيا دور أساس في تكوين تصور للإدارة والحكم المحلي، وتوفير الظروف الموضوعية اللازمة لنشؤه واستمراره، كما أنّ زخم الإرادة والدعم السياسي، كفيل برفع مستوى دور الإدارة المحلية بكونها إحدى ركائز الاستراتيجية الليبية الوطنية للتطوير والتقدم بعد ثورة فبراير؛ وتبرز أهمية الإدارة المحلية بقدرتها في الاتصال المباشر بالمواطنين، والتعرّف على مشاكلهم واحتياجاتهم، فضلًا على أنّ دور

الإدارة المحلية خاصة في مجال التنمية، أصبح العامل الأهم ليس فقط لأنّه المسئول عن تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع الإنمائية، ولكن أيضاً لأنّها أقدر من يملك المعلومات والبيانات التي يعتمد عليها في وضع الخطط والسياسات (مادي، 2013، ص2-17).

عطفاً على ما سبق، وبعد مرور عشرة سنوات على الانتخابات البلدية الأولى، واجهت الإدارة المحلية في ليبيا العديد من الصعوبات مما أدى إلى فشلها، حيث إنّها لازلت تثير العديد من التساؤلات والإشكاليات في عدم جدواها على تلبية المطالب التنموية المحلية الملحة، الأمر الذي يستدعي البحث في الأزمة التي تعيشها هذه البلديات، وتشخيص واقعها، ووجوب مراجعة وتأهيل واقعها على مختلف الاصعدة القانونية، الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، حتى تتمكن من مواكبة المتغيرات وتستجيب لتداعياتها التنموية على مختلف المجالات المحلية (إبزيم، 2021، ص21-40). **تأسيساً على ما تقدّم تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلين الآتيين:**

- ما مستوى نظام الإدارة المحلية ببلدية طرابلس المركز وذلك من خلال الابعاد الآتية: (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية التشاركية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية) ؟

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية تُعزى إلى بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية التالية: (النوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة) ؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على مستوى نظام الإدارة المحلية ببلدية طرابلس المركز.

- معرفة مدى وجود فروق معنوية لاستجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية تُعزى إلى بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية التالية: (النوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة).

- تقديم بعض من التوصيات والمقترحات التي يمكن الاسترشاد بها في تدعيم نظام الإدارة المحلية في ليبيا.

أهمية الدراسة:

- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الإدارة المحلية وأهميتها في أداء الوحدات التنفيذية وتداعياتها على جودة الخدمات المجتمعية.

– تكتسب الدراسة أهمية باعتبارها الدراسة الأولى في البيئة الليبية والتي تبحث في واقع نظام الإدارة المحلية ببلدية طرابلس المركز على حد علم الباحثيْن.

– قد تفيد الدراسة صناع القرار في وزارة الحكم المحلي أو بلدية طرابلس المركز بما تتكشف من نتائج.

– إثراؤها للمعرفة العلمية لهذا النوع من الدراسات في مجال العلوم الإدارية بصفة عامة ومجال الإدارة العامة بصفة خاصة.

– فتح مجالات للبحث العلمي في هذا الموضوع، وذلك من خلال ما توفّره هذه الدراسة من معلومات تساعد الباحثين والدارسين والمهتمين بموضوع الدراسة.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها صِيغَت فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية في بلدية طرابلس المركز.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية تُعزى إلى بعض المتغيّرات الشخصية والوظيفية الآتية: النوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تشخيص نظام الإدارة المحلية من خلال الأبعاد الآتية: (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية التشاركية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية).

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على الموظفين القارين ببلدية طرابلس المركز.

الحدود الزمنية: أُجريت هذه الدراسة خلال الفترة من 2022/11/7 وحتى 2023 /1/3.

الإدارة المحلية:

تُعدّ الإدارة المحلية من أفضل النظم التي يمكن عن طريقها تحقيق اللامركزية في النشاط الحكومي على المستوى الإقليمي، وأنّ معظم الدول بمستوياتها المختلفة من حيث التقدّم والنمو، وباختلاف أنظمتها الحكومية، لازالت تسعى إلى الوصول نحو الصيغة السليمة التي يمكن بها توزيع مسئولية تنظيم وأداء الخدمات العامة على السلطات المحلية، وأنّ النقل

الفعلي لبعض الاختصاصات التي تتولاها الوزارات وأجهزتها التابعة إلى السلطات المحلية، ويُعدّ نموذجًا للتنظيم في الإدارة العامة أكثر امتيازاً من تطبيق اللامركزية اقتصاراً على إطار الوحدات الإدارية الإقليمية التابعة للوزارات. (طبعة، 2013، ص70-78).

مفهوم الإدارة المحلية:

تعددت التعريفات التي تناولت الإدارة المحلية حسب وجهات نظر الفقهاء والمفكرين، ويرجع ذلك إلى كون كل مفكر كان ينظر إلى الإدارة المحلية من زاوية معينة مبنية على الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية للدولة، التي ينتمي إليها المفكر أو الكاتب، لكن على الرغم من ذلك فأغلب المفكرين يتفقون على المبادئ الأساسية المتعلقة بالإدارة المحلية (الطعامنة،2003)، حيث أشارت أمنينة (2019، ص1) إلى الإدارة المحلية على "أنّها شكل من أشكال التنظيم المحلي يتم بموجبه توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، تؤدي وظيفتها تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها". وبيّن صاري وسعداني (2018، ص189-209) أنّ نظام الإدارة المحلية "مظهر من مظاهر الدولة الحديثة، تنتج عن اللامركزية الإدارية والتي تعني تحويل الصلاحيات والسلطات إلى الوحدات المحلية، وتفويض صناعة القرارات مع الاحتفاظ بالرقابة ومسؤولية الوحدات أمام الحكومة المركزية"، بينما العكش (1998) فعَدّ الإدارة المحلية أسلوب في اللامركزية الإدارية تقوم بموجبه الحكومة المركزية بتفويض جزء من صلاحياتها إلى السلطة المحلية في المناطق والأقاليم المختلفة. ويلخص الشيخلي (2001) الاتجاهات التي تناولت تعريف الإدارة المحلية في ثلاثة اتجاهات رئيسية (بو شفيرات وبو عبد الله، 2018):

الاتجاه الأول: يعرّف الإدارة المحلية انطلاقًا من وظائف هذه الإدارة، لكن هذا التعريف لم يكن جامعًا نظرًا لتعدد وظائف الإدارة المحلية واختلافها من دولة إلى أخرى، حسب النظام والسياسة التي تنتهجها الحكومة المركزية، وحسب مراحل التطور السياسي والفكري لكل دولة.

الاتجاه الثاني: يعرّف الإدارة المحلية انطلاقًا من أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، ولكن هذا التعريف لا يؤدي إلى الوصول إلى تعريف مؤسس على الأصول الفنية، بالإضافة إلى أنّ الأهداف المرجوة من الحكم المحلي تختلف من زمن إلى آخر ومن مرحلة إلى مرحلة تاريخية أخرى.

الاتجاه الثالث: أمّا الاتجاه الثالث لتعريف الإدارة المحلية، فإنّ الكثير من المفكرين يجمعون على أنّه الاتجاه السليم، حيث ينظر بعين الاعتبار إلى جوهر الحكم المحلي، وبنائه وهيئته والمقصود بذلك هيكل الجهاز الإداري لهذا النظام الذي يتكون من المجالس المحلية، بالإضافة إلى الجهاز التنفيذي للخدمات المحلية.

ومن نافلة القول، التمييز بين مفهومي الإدارة المحلية والحكم المحلي، حقيقة الأمر اختلفت الآراء حول تحديد مفهومي الحكم المحلي، والإدارة المحلية حيث برزت ثلاثة اتجاهات بخصوص هذين المفهومين، ففي الاتجاه الأول هناك من يفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي، من خلال اعتبار البعض الإدارة المحلية أسلوب من أساليب اللامركزية الإدارية والحكم المحلي أسلوب من أساليب اللامركزية السياسية، وعدّ البعض الآخر الإدارة المحلية خطوة في سبيل الحكم المحلي، وذلك استنادًا إلى نوع ودرجة الاستقلالية والصلاحيات، ويتمثل الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي في ما يلي (قرزو، 2022):

– من حيث الوظيفة: الإدارة المحلية تركز على الجوانب التنفيذية، أمّا الحكم المحلي فيركّز على دور المواطنين في الجانب السياسي.

– من حيث المستوى: الإدارة المحلية تكون على مستوى قطاعي والهيئات العمومية، بينما الحكم المحلي يكون مستوى التشريع والتنفيذ معًا.

– من حيث البعد المركزي: الإدارة المحلية تتعلق باللامركزية الإدارية، في حين الحكم المحلي يتعلق باللامركزية السياسية في نظم الدول المركبة.

– من حيث الأولوية: الإدارة المحلية خطوة أساسية نحو الحكم المحلي، أمّا الحكم المحلي فبنجاح الإدارة المحلية يؤدي إلى إمكانية تطبيقه.

عوامل نجاح الإدارة المحلية:

إذا كانت الدولة مقتنعة قناعة تامة جادة في منح المزيد من الصلاحيات والمسئوليات للوحدات المحلية، فلابد من توفير مجموعة من العوامل التي تضمن نجاح النهج اللامركزية وهي (طعامنة، 2022):

– استعداد والتزام القوى السياسية لدعم قادة الوحدات المحلية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات، وتزويدهم بالسلطات والصلاحيات الإدارية التي تعينهم على القيام بوظائفهم في المجالس المحلية التي يديرون، وهذا يعني استعداد القادة السياسيون وموظفي الحكومة المركزية

لتحويل الصلاحيات والمسئوليات التي كانوا يقومون بها، لتصبح من مسئوليات قادة الوحدات المحلية.

– وجود تشريعات واضحة المعالم تحدد الوظائف لكل من المحليات والحكومة المركزية تعزز المشاركة لكل من المواطنين، والقادة المحليون في إدارة المرافق العامة والمحلية.

– العوامل السلوكية والسيكولوجية الداعمة للنهج اللامركزي، تشتمل هذه العوامل على توافر الاتجاهات والسلوكيات الملائمة لموظفي الحكومة المركزية وفروعها في المحليات، تجاه النمط المركزي في تقديم الخدمات، وتوافر الرغبة لديهم بتقبل مشاركة المواطنين والقيادات المحلية التقليدية في عملية صنع القرارات.

– العوامل المالية والقوى البشرية.

– توافر الحجم المثالي للوحدات اللامركزية، حيث إنّ الوحدات الصغيرة الحجم لا يمكنها الاحتفاظ بالأعداد الكافية من الموظفين والمعدات بحكم وعائها الضريبي المحدود.

مرتكزات نظام الإدارة المحلية:

تناول الباحثين والمهتمين بالإدارة المحلية هذا المفهوم من أوجه مختلفة، وقد تختلف مسمياتها عند بعض الباحثين، لكنها تبقى متشابهة في جوهرها، بحيث يُعدّ كل واحد منها بمثابة بعد أساسي للإدارة المحلية، وتتمثّل هذه الأبعاد باللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية التشاركية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية (أبو مارية، 2022، قرزو، 2022، حسن، 2021، ص191-210):

اللامركزية والاستقلالية: تشير إلى إعادة هيكلة أو إعادة تنظيم السلطة بحيث يكون هناك نظام مسؤولية مشتركة بين مؤسسات الحكم على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية وفق مبدأ التبعية، وبالتالي زيادة الجودة والفعّالية الشاملة لنظام الحكم، مع زيادة سلطة وقدرات المستويات المحلية (Holger, 2007)؛ كما أوضح Hembree (1999) أنّ مفهوم اللامركزية في الإدارة المحلية يشتمل على ثلاثة محاور (المشاقبة، 2022، ص60-73):

المحور السياسي: يشير إلى منح المواطنين وممثليهم سلطة أكبر في عملية اتخاذ القرارات العامة المحلية من خلال المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات، وهو ما يتطلب تعديلات في القوانين، وتنمية الأحزاب السياسية، وخلق وحدات سياسية محلية قوية.

المحور الإداري: والذي يتم فيه توزيع السلطة، والمسؤولية، بالإضافة إلى إمكانية توفير

الموارد المالية لتقديم الخدمات، فيشمل البعد الإداري على تحويل مسؤوليات واختصاصات الحكومة المركزية في تقديم بعض الخدمات العامة إلى المستويات المحلية.

المحور المالي: ويقصد به منح المستويات الأدنى من الحكومة الحق في إنشاء أسعار وأوعية ضريبية جديدة، ومشاركة الحكومة المركزية في حصيلة ضريبية قائمة، وذلك من خلال إنشاء الحسابات والصناديق الخاصة بالوحدات المحلية، وفي إطار المظلة التشريعية، المتمثّلة في القوانين المختلفة تكتسب عمل المحاور الثلاثة السابقة الصفة التطبيقية.

الديمقراطية التشاركية: يؤكد العديد من الكتاب أنّ الإدارة المحلية خير تطبيق لما يسمى بمبدأ الديمقراطية في الإدارة على اعتبار أنّه التعبير السليم عن نظام متحرر من الناحيتين السياسية والإدارية، كما وأنّه نظام يضمن الحريات ويتفق مع المبدأ الديمقراطي الذي يستلزم مشاركة المواطنين أو ممثليهم في أمورهم وحل مشاكلهم، إضافة إلى أنّ وجود المجالس المحلية المنتخبة التي تشبه إلى حد كبير وجود البرلمان أو مجلس الأمة في العاصمة، والذي يمثّل جميع الأقاليم في الدولة. وأنّ وجودها (البرلمان والمجلس المحلي)، في الدولة يستهدفان غاية واحدة تلك هي تنظيم حياة المواطنين جميعاً على نحو يحقق لهم أكبر قسط من الحرية والرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والسياسي (الشيخلي، 2008، ص24-38). وتكمن الديمقراطية التشاركية في شكلين المشاركة والشراكة، فالمشاركة هي مشاركة المواطنين سواء أكانوا أفراد أم جماعات في عملية صنع القرار المحلي، من خلال آليات من شأنها أنّ تعزز تطوير أداء الأجهزة المحلية المنتخبة، في حين أنّ الشراكة والتي تكون ما بين الأجهزة المحلية، ومنظّمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص في إنتاج السلع وتقديم الخدمات على المستوى المحلي. (صاري وسعيداني، 2018).

إنّ جوهر الديمقراطية هو مشاركة المواطنين في السياسات التي تعنيهم، غير أنّها (الديمقراطية) تكون ناقصة عندما تكون ديمقراطية تمثيلية فقط، وبذلك ينبغي الجمع بين الديمقراطيتين (التمثيلية والتشاركية)، لتحقيق الأهداف المطلوبة، أيضاً هي مكملة للديمقراطية التمثيلية وليس بديلاً عنها (بن الشيخ وسويقات، 2015). وفي حقيقة الأمر أنّ الديمقراطية التشاركية ليس لإلغاء الديمقراطية التمثيلية، ولكن حتى تتجاوز قصورها وعجزها، بحل المشاكل عن قرب وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي، عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية التشاركية.

المساءلة والرقابة: تُعدّ الشفافية عنصراً رئيساً من عناصر المسائلة، ولكي تكون الوحدات المحلية مستجيبة لحاجات المواطنين، وعليها أنْ تكون شفافة وتوفر معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها، والشفافية والمساءلة الإدارية لهما علاقة قوية بمكافحة الفساد الإداري والمالي، وعند غياب الشفافية تنقص النزاهة وينتشر الفساد، وهو شيء طبيعي، وذلك لغياب عامل المساءلة وانعدام المحاسبة (برنامج دعم الحكم المحلي والاستقرار في ليبيا، 2017)، والحكم الرشيد حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هو الحكم القائم على المشاركة، والشفافية، والمساءلة، ودعم سيادة القانون مع ضمان وضع الأولويات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية حسب توافق الأغلبية في المجتمع، وهو من أهم عوامل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2002).

كما يُعدّ استقلال الهيئات المحلية وعدم تبعيتها للسلطة المركزية من الأركان الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية، ولكن الاستقلال التام أمر غير قائم لأنّه يسبب للدولة العديد من المشكلات كنشوء الكيانات السياسية، التي تطالب بالانفصال عن الدولة مما يهدد وحدتها وسلامة أراضيها، كما لا يمكن تصور وجود المركزية المطلقة، ولضمان الاستقلال والحد من عيوبه، ولتحقيق متطلبات الإدارة الجيدة، وضعت الهيئات المحلية تحت إشراف ورقابة خاصة تدعى الرقابة الإدارية لتمارسها السلطة المركزية ضمن الحدود التي يرسمها القانون وتعني الرقابة الإدارية: مجموعة السلطات التي يقرّها القانون للسلطة المركزية لتمكينها من الإشراف على نشاط الهيئات اللامركزية وأعمالها حماية للمصلحة العامة (بو شفيرات وبو عبدالله، 2018).

إدارة الموارد المالية والاستثمارية:

يُعدّ العنصر المالي عنصراً أساسياً لتطبيق نظام الإدارة المالية، واتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمع المحلي، حيث إنّ نجاح الوحدات والهيئات المحلية في أداء رسالتها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية، وتوفير السلع والخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، كما أنّ قوة الوحدات المحلية في الدولة إنّما تقاس بنسبة مالية لتلك الوحدات إلى المالية العامة للدولة، ومن الطبيعي أنّه كلما زادت الموارد المالية التي تخصّ الوحدات المحلية، كلما أمكن لهذه الهيئات أنْ تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل، معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات

المالية؛ بمعنى آخر أنّ نجاح الوحدات المالية المحلية في إحداث المزيد من التنمية المحلية يتوقف على مدى قدرتها في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، وخاصة الموارد المالية الذاتية بل إنّ تدعيم الإدارة المحلية وزيادة قدرتها وتعميق فلسفة وجودها يتوقف على مقدار ما يتوفر لديها من موارد مالية متاحة (رحيم وآخرون، 2012).

الدراسات السابقة:

أجرى ضيافي وحاروش (2023)، دراسة هدفت إلى التطرّق إلى حزمة الآليات والمبادرات التي قامت بها الجزائر، بقصد إصلاح وعصرنة المرفق العام وتحسين الصورة النمطية له وتقريبه من المواطن عن طريق تحسين الجاهزية الإلكترونية للبنى التحتية وتفعيل آليات الانتقال الرقمي للإدارة الإلكترونية، حيث تَمّ التطرق للثنائية الجاهزية الالكترونية، والانتقال الرقمي كمدخل لإصلاح الخدمة العمومية، واستعراض جهود الجزائر لإصلاح المرافق العمومية، لتخلص الدراسة في الأخير، إلى الإقرار بأن الجزائر بذلت جهوداً معتبرة في محاولات عصرنة المرافق العمومية، لكنها تبقى غير كافية للارتقاء بجودة الخدمة العمومية، بحكم جملة من المعوِقات التي تقف حاجزاً في تفعيل آليات الانتقال الرقمي للبيروقراطية الإلكترونية. في حين قام Omodero and Philip (2023)، بدراسة رمت إلى تقييم ترتيبات الإنفاق للحكومات المحلية النيجيرية لضمان السلامة البيئية، حيث تَمّ فحص تقنيتي الإنفاق (المتكرر والرأسمالي) في الحكومة المحلية في هذه الدراسة للفترة من 1993 إلى 2020 باستخدام طريقة الانحدار المتعدد لتحديد تأثيرهما على الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وكشفت النتائج أنّ الجمع بين الطريقتين يقلل من تأثير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ، لكن الإنفاق الرأسمالي له فائدة إيجابية أكبر من الإنفاق المتكرر، وأوضحت النتائج عن وجود ارتباط ضعيف للغاية بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ونوعي إنفاق الحكومة المحلية. بينما ركّزت دراسة Jessica et.al (2023)، على فهم مسارات المرونة المختلفة التي قد تتخذها الحكومات المحلية خلال لحظات الأزمات، مع التركيز بشكل خاص على جائحة COVID-19 في والونيا، بلجيكا، وكشفت النتائج أنّ حلول التكنولوجيا الرقمية قد تلعب دوراً في دعم المرونة عبر المسارات المختلفة، لذلك وجوب التركيز على الدور الذي تلعبه التقنيات الرقمية في دعم المرونة داخل الإدارات المحلية.

وتطرّقت دراسة El-Gamal et.al (2023)، إلى تقييم دور آليات التنسيق بين الحكومة المركزية ووحدات الإدارة المحلية في تحسين أداء أجهزة الإدارة المحلية في مصر من خلال تحديد طبيعة وطرق التنسيق، ورصد المشاكل والعقبات التي تحد من التنسيق، واقتراح أساليب محددة لإصلاح الخلل في مكونات ونمط التفاعل بين الحكومة المركزية ووحدات الإدارة المحلية لرفع كفاءة الإدارة المحلية، ضمان تكامل الأداء بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية، وأظهرت الدراسة افتقار العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية إلى الترابط والتكامل في مصر، ويعاني النظام المحلي من عدم كفاية التنسيق بين الوزارات المركزية، لا سيما في مجالات التنمية وتقديم الخدمات، كل وزارة تطور وتنفذ خططها بمعزل عن غيرها، كما تتجلى هذه الظاهرة على المستوى المحلي، حيث لا يتحد نشاط المديريات المختلفة في نفس المحافظة بنسيج إداري واحد، تبدو العلاقات الأفقية بين الوزارات على المستوى المركزي بين المديريات على المستوى المحلي شبه غائبة، الأمر الذي أدى إلى قصور واضح في إدارة التنمية المحلية، علاوة على تعدد الهيئات الإدارية على المستوى المحلي وتشتت الأنشطة بينها.

كذلك درست أبو مارية (2022)، دور هيئات الحكم المحلي في فلسطين في التنمية الاقتصادية في فلسطين من وجهة نظر العاملين في البلديات والهيئات المحلية في فلسطين، وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي، واستعانت بالاستبانة لجمع البيانات الأولية، وكشفت الدراسة أنّ واقع الحكم المحلي في فلسطين جاء مرتفعاً، كما بينت الدراسة وجود دور هيئات الحكم المحلي في فلسطين في التنمية الاقتصادية.

أمّا دراسة حسن (2021)، فهدفت إلى التعرّف على دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية المستدامة في ظل التحولات السياسية، والتطورات الاقتصادية، وتمخّض عن الدراسة عدم فعالية النظم التخطيطية الإقليمية؛ وذلك بسبب نقص الخبرات والكفاءات اللازمة، وعدم وجود سياسة مالية مستقرة واضحة لإعانات المحلية مالياً، فضلاً على تعدد الأجهزة الرقابية على الوحدات المحلية، وعدم وجود إطار قانوني يتضمن إصلاح الإدارة المحلية إدارياً، ومالياً، وتشريعياً، وسياسياً، علاوة على تضارب الاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية والأجهزة المجتمعية، فضلاً عن أنّ الهيكل التنظيمي الحالي للوحدات الإدارة المحلية والذي يتسم بالتشتت الوحدات المحلية وتجزئتها على نطاق كبير. وتطرّقت دراسة إبزيم (2021)، إلى تشخيص حالة الإدارة المحلية في ليبيا، ومعرفة مدى قابليتها وانخراطها في منظومة الحوكمة

المحلية باعتبارها أداة للتنمية، خصوصاً بعد التغيّرات والتقلبات السياسية، والاقتصادية، والأمنية التي شهدتها البلاد والتي تفرض عليها القيام بإجراء إصلاحات قانونية وإدارية استجابة للانتقال والعمل بمقتضيات الحوكمة المحلية بأوسع مضامينها، وتوصلت الدراسة إلى أنّ قانون الإدارة المحلية رقم (59) الصادر في عام 2012 لا يُعبِّر عن حقيقة اللامركزية الإدارية من حيث ضرورة وجوب الاستقلال الإداري للوحدات المحلية في ظل تزايد إشراف الحكومة المركزية، فضلاً عن غموض بعض المفاهيم التي جاء بها هذا القانون، مما يؤدي إلى حدوث تنازع وتداخل في الاختصاصات بين المتدخلين في الشأن المحلي، ضف على ذلك ضعف الاستقلال المالي للوحدات المحلية؛ وذلك بسبب قلّة مواردها المحلية واعتمادها على الدعم الحكومي، الأمر الذي يسمح بهيمنة تشديد الرقابة عليها من قبل السلطات المركزية، وكذا غياب آلية المساءلة والمحاسبة المجتمعية على الهيئات المحلية. ورمت دراسة جبوري وكاظم (2021)، إلى تقييم ترسيخ مبدأ اللامركزية الإدارية في العراق بعد نقل الصلاحيات الوزارية للحكومة المحلية في محافظة النجف بالعراق، وخصوصاً أنّ اللامركزية في العراق قد مرّت بعدة مراحل بسبب اختلاف الأنظمة السياسية حتى وصلت إلى الحكم المحلي المتمثّل بقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم المرقم (21) لسنة 2008 المعدّل، وقد أجرى الباحثان المقابلات مع عينة مختارة من مسؤولي الشعب والأقسام المهمة في بلدية النجف، ووظفت لهذا الغرض قائمة فحص وتحليل الفجوة، وتَمّ تحليل البيانات المتوفرة باستخدام المعادلات الرياضية الخاصة بالقائمة، وخَلُص البحث إلى أنّ عملية التقييم طبقًا للأبعاد المتعلقة بترسيخ مبدأ اللامركزية الإدارية قد حققت نسبة مطابقة لأبعاد البحث بمعدّل (61%).

وركّزت دراسة جبريل (2020) في التعرّف على مدى توافر متطلبات تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية بالمجلس البلدي درنة من خلال الأبعاد الآتية: التزام ودعم القيادة، إعادة بناء الهيكل التنظيمي، تكنولوجيا المعلومات، الثقافة التنظيمية، تمكين العاملين، واتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة: فكشفت أنّ المستوى العام لتوافر متطلبات تطبيق إعادة هندسة العمليات جاء مرتفعاً. وقام بن نوبة وأبو خيط (2019)، بدراسة موضوع الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، وكشفت الدراسة أنّ الإدارة المحلية في ليبيا دون مستوى الطموح وبخاصة من حيث تفعيل دور البلديات، كما أوضحت الدراسة أنّه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون إدارة محلية يكون لها دور فعّال في تحقيق التقدم الاقتصادي

والاجتماعي. وسعت دراسة فرغلي (2019) إلى معرفة نظام الإدارة المحلية في كل من اليابان وماليزيا ومصر ومؤشرات فعالية دوره في صنع وتنفيذ السياسات العامة، والتعرّف على المشكلات والمعوِقات التي تواجهها الإدارة المحلية في سبيل أداء دورها في السياسات العامة، واقترحت الدراسة أساليب محددة لإصلاح الخلل في مكونات ونمط تفاعل الإدارة المحلية المصرية مع البيئة المحيطة لرفع كفاءة وفعالية تعبئة الموارد المحلية كأساس للتنمية في مصر في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير 2011. وأخيراً دراسة شهيناز (2015) وهدفت إلى محاولة التعرّف على المفاهيم الأساسية للحكم الراشد، الإدارة المحلية، وكذلك معرفة أهمية الحوكمة الرشيدة بالنسبة للنظام الحكم المحلي، وكشفت نتائج الدراسة أنّ هناك صعوبة في تطبيق سياسة الحكم الراشد بالجزائر خاصة على المستوى المحلي وبخاصة في ظل غياب الأطر التنظيمية التي تغطي النقص الملحوظ في الإدارة الجزائرية، فضلاً عن غياب الإصلاح الإداري والمعايير العلمية التي تجسد مختلف التشريعات الإدارية مقارنة بالتطورات الدولية.

تأسيساً على ما تقدم فإنّ الدراسة الحالية تتشابه مع بعض الدراسات السابقة في المجال الخاص بالدراسة وهو الإدارة المحلية، وإنْ كانت معالجة الدراسات السابقة للمجال نفسه يختلف عن معالجة الدراسة الحالية، حيث إنّ هذه الدراسات تنوعت فيما بينها من حيث الزوايا التي تَمّ التطرق إليها لدراسة الإدارة المحلية من جانب كل باحث، كما يُلاحظ أنّ كل هذه الدراسات أُجريت في بيئات مختلفة، أيضاً لوحظ وجود ندرة في الدراسات التي تناولت تشخيص الإدارة المحلية في ليبيا من منظور إداري، حيث لم يتوافر للباحثين دراسات تناولت هذا الجانب بالدراسة، والتحليل، والتفسير للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها، مما يجعل الباب مفتوحاً لأي باحث لسد هذه الثغرة البحثية والإسهام في إثراء الجانب المعرفي والتطبيقي في موضوع الإدارة المحلية في ليبيا، وبذلك فإنّ الدراسة الحالية تُعدّ مكملة في أهدافها لما عرض من أهداف، وإضافة جديدة لما سبق عرضه.

منهج الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فإنّ المنهج المتبع في هذه الدراسة هو دراسة الحالة، والذي يهتم بدراسة حالة واحدة قائمة مثل دراسة فرد، أو أسرة، أو شركة، وهذا يتم من خلال جمع معلومات وبيانات تفصيلية عن الظاهرة حول الوضع الحالي والسابق للظاهرة ومعرفة العوامل التي أثرت وتؤثر عليها والخبرات الماضية لهذه الظاهرة (عبيدات، 2015).

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين القارين في ببلدية طرابلس المركز، والبالغ عددهم (320) موظفاً (إدارة الموارد البشرية ببلدية طرابلس المركز، بيانات غير منشورة، 2022)، كما استهدفت عينة عشوائية بسيطة بلغ قوامها (175) بالاعتماد على جداول (krejcie and Morgan, 1970) لتحديد حجم العينة المناسب.

أداة الدراسة:

تمّ استخدام الاستبانة Questionnaire وسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، نظراً لما توفّره هذه الأداة من إمكانية تجميع قدر ممكن من البيانات، فضلاً عن سهولة فرزها وعرضها وتحليلها، حيث تمّ تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء هي:

معلومات عن عينة الاستبانة: يحتوي الجزء الأول من الاستبانة على بيانات عامة عن المشاركين، وهي: النوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة.

مقياس نظام الإدارة المحلية: تكوّن المقياس من أربع وعشرين عبارة مستمدة من أداة القياس التي أعدتها أبو مارية (2022)، مع إجراء بعض التعديلات عليها بما يتلاءم مع أهداف الدراسة الحالية، والمقّاسة على مقياس ليكرت Likert والمكوّن من خمس درجات، وهذا يعني أنّ كل عبارة في الاستبانة مقاسة بخمسة بدائل للإجابة، وفقاً للتدرج التالي (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، أبداً)، وتمّ تقسيم عبارات المقياس على أربعة أبعاد والمتمثّلة في: (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية التشاركية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية)، وقد صِيغت عبارات المقياس بشكل إيجابي، حيث يُعطى للمشارك (1) عندما تكون الإجابة (أبداً)، وفي حين يعطى للمشارك الدرجة (5) عندما تكون الإجابة بأنّه (دائماً)، وتقع بين هاتين الدرجتين ثلاث درجات أخرى هي: الدرجة (2) وتعني أنّ المشارك (نادراً)، والدرجة (3) وتعنى أنّ المشارك (أحياناً)، أمّا الدرجة (4) فتعني أنّ المشارك (غالباً).

ثبات أداة جمع البيانات وصدقها:

الثبات *Reliability*: للتأكد من ثبات الاستبانة فقد تمّ إجراء اختبار معامل الثبات الداخلي عن طريق Alpha Cronbach، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد تراوحت قيم معاملات الثبات لمقاييس الدراسة (0.630-0.849)،

وتُعدّ هذه القيم مرتفعة (Malhatro and Sekaran, 2010)، مما يشير إلى ثبات الاستبانة وقوة تماسكها الداخلي ويمكن الاعتماد عليها، وأنّ الاستبانة واضحة لدى القارئ لها، والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1): معاملات الثبات لمقاييس الدراسة

المقاييس	معامل الثبات
اللامركزية والاستقلالية	0.727
الديمقراطية التشاركية	0.750
المساءلة والرقابة	0.630
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	0.676
نظام الإدارة المحلية	0.849

الصدق Validity: لتأكد من صدق الاستبانة، تمّ استخدم طريقة الصدق الذاتي أو الإحصائي Statistical validity ، ويُقاس الصدق الذاتي بحسب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار، فقد تراوحت معاملات الصدق لمقاييس الدراسة (0.793-0.921)؛ مما يدل على الثقة في صدق مقياس الدراسة وأنّه مُصمم فعلاً إلى ما يجب قياسه، والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2): معاملات صدق مقاييس الدراسة

المقاييس	معامل الصدق
اللامركزية والاستقلالية	0.852
الديمقراطية التشاركية	0.866
المساءلة والرقابة	0.793
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	0.822
الإدارة المحلية	0.921

توزيع الاستبانة:

تمّ توزيع الاستبانة على عينة الدراسة البالغ عددها (175) مفردة، واتباع طريقة العينة العشوائية البسيطة، وتمّ استرجاع (102) استمارة، صالحة للتحليل الإحصائي، حيث تُشكّل ما نسبته *58%*، وهي نسبة يمكن الاعتماد عليها في الدراسة من الاستبانات

الموزعة، وتُعدّ نسبة مقبولة إحصائياً في مجال الدراسات والأبحاث العلمية (Nulty, 2008)، واستغرقت عملية توزيع الاستمارات وجمعها فترة تجاوزت سبعة أسابيع، خلال الفترة من 2022/11/7، وحتى 2023 /1/3، وذلك للحصول على نسبة ردود مرتفعة، ولمنح الفرصة للمشاركين للإدلاء ببيانات يمكن الاعتماد عليها، وقد توزّع مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية على النحو التالي والموضحة بالجدول (3):

جدول (3): خصائص عينة الدراسة

المتغيّر	مستوى المتغيّر	العدد	النسبة المئوية
النوع	الذكور	55	%53.9
	إناث	47	%46.1
	المجموع	102	%100
العمر	أقل من 35 سنة	45	%44.1
	من 35 سنة إلى أقل 40 سنة	42	%41.2
	من 40 سنة إلى أقل من 45 سنة	11	%10.8
	من 45 سنة إلى أقل من 50 سنة	4	%3.9
	من 50 سنة فأكثر	-	-
	المجموع	102	%100
المستوى التعليمي	أقل من الجامعي	23	%22.5
	جامعي	71	%69.6
	ما فوق الجامعي	8	%7.8
	المجموع	102	%100
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	23	%22.5
	من 5 سنوات إلى أقل 10 سنوات	18	%17.6
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	48	%47.1
	من 15 سنة فما فوق	13	%12.7
	المجموع	**102**	**%100**

المعالجة الإحصائية:

قام الباحثان باستخدام بعض الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة المتحصّل عليها من خلال الاستبانة؛ وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، وبعد الانتهاء من جمع البيانات تَمّ مراجعة وترميز الاستبانات المجمعة والصالحة لتحليل بناءً على مقياس *Likert* المقاس بخمس درجات، ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي تَمّ حساب المدى (5-

4=1)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (5/4= 0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يصبح طول الخلايا للعبارات كما هو موضح بالجدول (4).

جدول (4): طول الخلية لمقياس الدراسة وفقاً لمقياس *Likert* ودرجة الممارسة

طول الخلية	الفئة في مقياس ليكرت	درجة الممارسة
من 1 إلى أقل 1.80	أبداً	ممارسة ضعيفة جداً
من 1.80 إلى أقل 2.60	نادراً	ممارسة ضعيفة
من 2.60 إلى أقل 3.40	أحياناً	ممارسة متوسطة
من 3.40 إلى أقل 4.20	غالباً	ممارسة مرتفعة
من 4.20 إلى 5.00	دائماً	ممارسة مرتفعة جداً

وعلى أساس ذلك الترميز تمّ الاستعانة بالحاسب الآلي، واستخدام برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في Package for Social Sciences (SPSS) Statistical، وذلك وفقاً لما يأتي:

- ثبات مقياس الدراسة Analysis Reliability للتأكد من ثبات أسئلة صحيفة الاستبانة، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة على تساؤلها، حيث تمّ استخدام معادلة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لتحليل الموثوقية.
- الجداول التكرارية، وذلك لحصر أعداد المشاركين، ونسبهم المئوية، وفقاً للخصائص العامة لمالئي صحائف الاستبانة.
- مقاييس النزعة المركزية Measures of Central Tendency المتمثّلة في المتوسطات الحسابية Arithmetic Mean ؛ وذلك لتحديد تركّز الإجابات حول القيمة المتوسطة لها لجميع متغيّرات الدراسة الرئيسية، كذلك تمّ استخدام مقاييس التشتت Measures Dispersion مثل الانحراف المعياري Standard Deviation، بُغية تحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة لها لمتغيّرات الدراسة الرئيسة.
- اختبار T للمجموعة الواحدة One-Sample T Test، للتعرّف على ما إذا كان متوسط درجة الموافقة لكل متغيّر من متغيّرات الدراسة في الدراسة ككل يزيد أو يقل عن قيمة معينة عند مستوى دلالة معنوية 5%.

– اختبار تحليل t للفروق بين متوسطين لعينتين مستقلتين t-test Independent للوقوف على مدى وجود فروق معنوية لآراء المبحثين حول نظام الإدارة المحلية تُعزى لمتغيّر النوع.

– اختبار تحليل التباين الأحادي One – Way – ANOVA، لتبيان مدى وجود فروق معنوية لآراء المشاركين حول نظام الإدارة المحلية تُعزى للمتغيّرات التالية: العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة.

– اختبار Scheffe للمقارنات البعدية لتحديد الفئة التي يميل إليها التباين والاختلاف بين المجموعات.

مناقشة النتائج المتعلقة بمستوى نظام الإدارة المحلية ببلدية طرابلس المركز من خلال الأبعاد الآتية: اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية التشاركية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية. تضمنت الاستبانة أربع وعشرون عبارة تتعلق بنظام الإدارة المحلية، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين عن تلك العبارات الموضحة بالجدول (5)، أمكن التعرّف على مستوى نظام الإدارة المحلية بالبلدية قيد الدارسة، إذا ما عُلِمَ أنّ متوسط المقياس المستخدم في الاستبانة يبلغ (3)*، حيث بلغ المتوسط العام للإدارة المحلية (3.058)، وبانحراف معياري (0.445)، وبدرجة ممارسة متوسطة، وبوزن نسبي (61.16%)**، **واتفقت** نتيجة الدراسة الحالية مع ما توصّلت إليه دراسة بن نوبة وأبو خيط (2019) في أنّ الإدارة المحلية في ليبيا لا ترتقي إلى مستوى الطموح، كذلك انسجمت نتيجة الدراسة الحالية مع ما آلت إليه دراسة إبزيم (2021)، ودراسة جبوري وكاظم (2021)، في أنّ نظام الإدارة المحلية يكتنفه القصور بحسب كل دراسة، **في حين اختلفت** هذه النتيجة مع ما توصّلت إليه دراسة أبو مارية (2022)، والتي أوضحت أنّ الحكم المحلي في فلسطين تتم إدارته بشكل جيد ويلبي الاحتياجات المجتمعية، وله دور في التنمية الاقتصادية.

وقد يُعزى القصور في مستوى نظام الإدارة المحلية ببلدية طرابلس المركز إلى الضعف الشديد لبُعد المساءلة والرقابة، فقد أوضحت العبارة الخامسة عشر والسادسة عشر أنّ البلدية

* الوسط الحسابي = 5+4+3+2+1/5 = 3

** الوزن النسبي = الوسط الحسابي/5.

تعمل بمستوى ضعيف جداً على نشر تقارير سنوية سواء مالية أو الإدارية للجمهور، كذلك ربما يُعزى ذلك إلى أنّ البلدية تتبع مبدأ الشفافية بمستوى ضعيف من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بالمشاريع وطرق تنفيذها للجمهور، والتي أشارت إليها العبارة الرابعة عشر، علاوة على ذلك قد يكون سبب ذلك إلى أنّ العلاقة بين البلدية والجمهور ليس مفتوحة بالقدر الكافي باتجاهين دون الحاجة إلى مرجعية السلطة المركزية، وهذا ما دلّت عليه العبارة الثالثة، والتي حظيت بممارسة متوسطة، واتفقت نتيجة هذه العبارة مع ما أوضحته العبارة التاسعة ببعد الديمقراطية التشاركية والتي مفادها أنّ البلدية لا تتيح فرص التعبير لدى المواطنين بالشكل المطلوب.

ولعل سبب قصور نظام الإدارة المحلية بالبلدية قيد الدراسة أنّها لم تبادر بإقامة المشاريع التنموية والاستثمارية بشكل مرضٍ، فضلاً عن أنّها لم تعمل بالشكل المطلوب على توفير اللازم لتقوية البنية التحتية وتدعيمها، **وهذا ما أشارت إليه** إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارتي بُعد إدارة الموارد المالية والاستثمارية الثامنة عشر والتاسعة عشر والموضحة بالجدول (6).

كما تبيّن من الجدول (5) أيضاً أنّ مستوى بُعد اللامركزية والاستقلالية جاء مرتفعاً، وهو أعلى متوسط بين أبعاد نظام الإدارة المحلية، حيث حظي بمتوسط حسابي (3.89)، وبوزن نسبي (77.96%)، يليه في الترتيب بُعد الديمقراطية التشاركية، حيث حظي بمستوى مرتفع، وبمتوسط حسابي (3.64)، وبوزن نسبي (72.98%)، في حين تبيّن أنّ مستوى بُعد إدارة الموارد المالية والاستثمارية كان متوسطاً، وهو يُمثّل المرتبة الثالثة على مستوى أبعاد نظام الإدارة المحلية، حيث حظي بمتوسط حسابي (2.98)، وبوزن نسبي (59.62%)، أمّا بُعد المساءلة والرقابة فحظي بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (1.81)، وبدرجة ضعيفة ووزن نسبي (36.34%)، **واتفقت** هذه النتيجة مع ما توصّلت إليه دراسة برنامج دعم الحكم المحلي والاستقرار في ليبيا (2017)، وأنّ المساءلة والرقابة في البلديات دون المستوى المطلوب، ويوضح الجدول (6) اتجاهات المشاركين بشأن عبارات نظام الإدارة المحلية بالبلدية محل الدراسة.

جدول (5): إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه نظام مستوى الإدارة المحلية وأبعادها

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الوزن النسبي	الترتيب
اللامركزية والاستقلالية	3.898	0.601	مرتفعة	%77.96	1
الديمقراطية التشاركية	3.649	0.658	مرتفعة	%72.98	2
المساءلة والرقابة	1.817	0.474	ضعيفة	%36.34	4
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	2.981	0.624	متوسطة	%59.62	3
نظام الإدارة المحلية	**3.058**	**0.445**	**متوسطة**	**%61.16**	**---**

جدول (6): إجابات عينة الدراسة تجاه عبارات نظام الإدارة المحلية

الأبعاد	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
اللامركزية والاستقلالية	1	تمتلك البلدية أهم المرجعيات للقضايا المحلية التي تخص المواطنين.	3.9608	0.88912	مرتفعة
	2	تمتلك البلدية حرية اتخاذ القرارات في المسائل ذات الشأن المحلي.	3.9804	0.71726	مرتفعة
	3	العلاقة بين البلدية والجمهور علاقة مفتوحة باتجاهين دون الحاجة الى مرجعية السلطة المركزية.	3.1961	0.85642	متوسطة
	4	تمتلك البلدية الصلاحيات الكافية من أجل القيام بالفعاليات المتعلقة بمتابعة المشاكل والاحتياجات المحلية وطرق علاجها وتنظيمها.	4.1078	0.85489	مرتفعة
	5	تمتلك البلدية رؤية مستقبلية مستقلة للأوضاع الحياتية الخاصة بالمواطنين ومستقبلهم.	3.9902	1.02923	مرتفعة
	6	لدى البلدية خطط وأهداف وبرنامج مرحلية لتحقيق الأهداف فيما يخص البلدية والمواطنين.	4.1569	1.14100	مرتفعة
الديمقراطية التشاركية	7	تقوم البلدية بالتشاور مع المواطنين في الأعمال والنشاطات التي تقوم بها.	3.9118	1.12666	مرتفعة
	8	تعمل البلدية على عقد الاجتماعات الشعبية مثل الندوات وورش العمل.	3.4020	0.72111	مرتفعة
	9	تتيح البلدية فرص التعبير لدى المواطنين.	3.0098	0.95953	متوسطة
	10	يتم تشكيل مجلس البلدية بناء على آراء المواطنين وتطلعاتهم.	3.5000	1.01230	مرتفعة
	11	يوجد تمثيل للمرأة بمجلس البلدية.	4.4216	0.77634	مرتفعة
المساءلة والرقابة	12	تتبع البلدية مبدأ الشفافية من خلال اتاحة المعلومات المتعلقة بالمشاريع وطرق تنفيذها للجمهور.	1.9118	1.12666	ضعيفة
	13	تتبع البلدية سياسة المكاشفة والمواجهة مع الجمهور.	1.8235	0.69527	ضعيفة
	14	تبادر البلدية بتفسير أي غموض التباس في القوانين أو الأعمال الناتجة عن المعوقات المحلية.	2.5588	0.87397	ضعيفة
	15	تعمل البلدية على نشر تقارير مالية سنوية للجمهور.	1.3235	0.69170	ضعيفة جداً
	16	تعمل البلدية على نشر تقارير إدارية سنوية للجمهور.	1.5882	0.63485	ضعيفة جداً
	17	تهتم البلدية بدور المواطن في الرقابة واعداد الموازنات.	1.6961	0.68635	ضعيفة جداً
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	18	تبادر البلدية بإقامة المشاريع التنموية والاستثمارية.	2.4314	1.13023	ضعيفة
	19	تعمل البلدية على توفير اللازم لتقوية البنية التحتية وتدعيمها.	2.3039	0.75504	ضعيفة
	20	تسعى البلدية تقديم الخدمات المطلوبة في وقتها دون تأخير .	2.8039	0.86790	متوسطة
	21	تساعد البلدية في توفير كافة احتياجات المواطنين من الماء .	3.9706	1.27003	مرتفعة
	22	تساعد البلدية في توفير كافة احتياجات المواطنين من الكهرباء.	3.1765	1.10276	متوسطة
	23	تسعى البلدية إلى تطوير الواقع التنظيمي لديها من خلال الحوافز المادية.	2.7647	1.04528	متوسطة
	24	تسعى البلدية إلى تطوير الواقع التنظيمي لديها من خلال الحوافز المعنوية.	3.4216	1.23028	مرتفعة

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى بشأن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية في بلدية طرابلس المركز.

لاختبار الفرضية أعلاه تَمّ استخدام اختبار T للمجموعة الواحدة One-Sample T Test، بناءً على تحديد كلٍ من قيمة t المحسوبة وقيمة P-value، ومن خلال طبيعة الدراسة فإنّه يتم الإجابة على الفرضية بناءً على القاعدة التالية: إذا كانت قيمة P-value أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5%، وقيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية (1.962) عند مستوى دلالة معنوية 5%، ودرجات حرية (101)، نقبل بعدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، أمّا إذا كانت قيمة P-value أقل من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 5%، وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة معنوية 5% فإنّنا نقبل بوجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية.

جدول (7): اختبار t لإجابات أفراد عينة الدراسة حول ممارسة نظام الإدارة المحلية وأبعادها

الأبعاد	اختبار T-test		نتيجة الاختبار
	قيمة t	Sig. (2-tailed)	
اللامركزية والاستقلالية	15.096**	0.000	دال إحصائياً
الديمقراطية التشاركية	9.954**	0.000	دال إحصائياً
المساءلة والرقابة	-25.205**	0.000	دال إحصائياً
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	-0.295	0.769	غير دال إحصائياً
نظام الإدارة المحلية	**1.333**	**0.186**	غير دال إحصائياً

** معنوية عند مستوى 1%. df=101 T = 1.962

يتبيّن من خلال الجدول (7) أنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) لاستجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 5%، وقيمة t المحسوبة لنظام الإدارة المحلية أقل من قيمة t الجدولية (1.644)، عند مستوى دلالة معنوية 5%، **عليه يتم القبول بعدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لآراء المبحوثين حول نظام الإدارة المحلية في بلدية طرابلس المركز**؛ بمعنى أنّ أفراد عينة الدراسة يتفقون على عدم سوية نظام الإدارة المحلية بالبلدية قيد الدراسة، حيث جاء المتوسط العام للإدارة المحلية بمستوى متوسط، والمبيّن بالجدول (5)، كما يخلُص جدول (7) وجود ممارسات لأبعاد نظام

الإدارة المحلية باستثناء بُعد إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وبمستوى متوسط كما أوضحه جدول (5)، ولعل قصور بُعد إدارة الموارد المالية والاستثمارية يُعزى إلى ضعف مبادرة البلدية قيد الدراسة بإقامة المشاريع التنموية والاستثمارية، علاوة على أنّ البلدية لم تسعَ بالقدر الكافي في تقديم الخدمات المطلوبة ودون تأخير، كذلك لم تسعَ البلدية محل الدراسة بشكل مرضٍ إلى تطوير واقعها التنظيمي وبخاصة الحوافز المادية، وهذه ما دلت عليه عبارات بُعد إدارة الموارد المالية والاستثمارية والموضحة بالجدول (6).

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية حول مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لآراء المشاركين حول نظام الإدارة المحلية تُعزى إلى بعض المتغيّرات الشخصية والوظيفية الآتية: النوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة.

متغيّر النوع: لاختبار هذه الفرضية، تمّ استخدام اختبار تحليل t للفروق بين متوسطي لعينتين مستقلتين عند مستوى دلالة معنوية 5%.

ويتبين من خلال الجدول (8) أنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) لمتوسطات استجابات المبحوثين حول نظام الإدارة المحلية أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 5%، وقيمة t المحسوبة لنظام الإدارة المحلية أقل من قيمة t الجدولية (1.644)، عند مستوى دلالة معنوية 5%، عليه يتم القبول بعدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لآراء المبحوثين حول نظام الإدارة المحلية تُعزى لمتغيّر النوع. وانسجمت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة أبو مارية (2022)، والتي أوضحت عدم وجود فروق معنوية لنظام الحكم المحلي حسب متغيّر النوع.

جدول (8) : اختبار t-test Independent لمتوسطات نظام الإدارة المحلية حسب متغيّر النوع

المجال	المقياس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار
					قيمة t	Sig	
نظام الإدارة المحلية	الذكور	55	3.02	0.432	-0.847	0.399	لا توجد فروق
	الإناث	47	3.09	0.461			

متغيّر العمر:

تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One – Way - ANOVA عند مستوى دلالة معنوية 5% للإجابة على هذه الفرضية، وعليه فإنّه يتم الإجابة بناءً على القاعدة التالية: إذا كانت قيمة P-value أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5%، نقبل أنّ

(متوسطات المجموعات متساوية) بمعنى أنّه لا توجد فروق، أمّا إذا كانت قيمة P-value أقل من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 5 %، فإنّنا نرفض أنّ (متوسطات المجموعات غير متساوية)، والذي يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين المتوسطات.

ويشير جدول (9) إلى أنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) لمتوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول نظام الإدارة المحلية لمتغيّر العمر بلغت (0.250)، وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، عليه يتم القبول بعدم وجود فروق معنوية بين متوسطات آراء المبحوثين حول نظام الإدارة المحلية تُعزى لمتغيّر العمر.

جدول (9): تحليل التباين الأحادي لمتوسطات نظام الإدارة المحلية حسب متغيّر العمر

البعد	مصدر التباين أو الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية	نتيجة الاختبار
نظام الإدارة المحلية	بين المجموعات	0.911	3	0.304	1.554	0.205	لا توجد فروق جوهرية
	داخل المجموعات	19.149	98	0.195			
	الإجمالي	**20.060**	**101**				

متغيّر المستوى التعليمي :

تمّ استخدام اختبارات تحليل التباين الأحادي One – Way - ANOVA عند مستوى دلالة معنوية 5% للإجابة على هذه الفرضية، حيث يشير جدول (10) إلى أنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) لمتوسطات استجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية أقل من قيمة مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، عليه يتم القبول بوجود فروق معنوية بين متوسطات نظام الإدارة المحلية تُعزى لمتغيّر المستوى التعليمي، **واختلفت نتيجة الدراسة الحالية** مع دراسة أبو مارية (2022)، والتي خلصت إلى عدم وجود فروق معنوية لنظام الحكم المحلي في فلسطين تُعزى إلى متغيّر المؤهل العلمي.

جدول (10): تحليل التباين الأحادي لمتوسطات نظام الإدارة المحلية حسب متغيّر المستوى التعليمي

المجال	مصدر التباين أو الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية	نتيجة الاختبار
نظام الإدارة المحلية	بين المجموعات	1.407	2	0.703	*3.733	0.027	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	18.653	99	0.188			
	الإجمالي	**20.060**	**101**				

* عند مستوى دلالة معنوية 5%.

ولمعرفة اتجاه الفروق في نظام الإدارة المحلية تبعًا لمتغير المستوى التعليمي، تمّ استخدام اختبار **Scheffe** للمقارنات البعدية والجدول (11) يبيّن ذلك، حيث تشير النتائج أنّ مصدر الفروق في نظام الإدارة المحلية كان بين الفئتين (ما دون الجامعي وما فوق الجامعي) ولصالح الفئة العمرية (ما فوق الجامعي) وبمستوى متوسط، والجدول (12) يوضح ذلك.

جدول (11): اختبار Scheffe للمقارنات البعدية لاتجاه الفروق لنظام الإدارة المحلية تبعاً متغيّر المستوى التعليمي

المتغيّر	فئات المتغيّر	متوسط الفروق	الدلالة الإحصائية
ما فوق الجامعي	ما دون الجامعي	*0.458	0.041
	الجامعي	0.253	0.298

* عند مستوى دلالة معنوية 5%.

جدول (12): متوسطات نظام الإدارة المحلية وفقاً لمتغيّر المستوى التعليمي ودرجة الممارسة

المتغير	مستوى المتغيّر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
المستوى التعليمي	ما دون الجامعي	23	2.88	0.437	متوسطة
	جامعي	71	3.08	0.448	متوسطة
	ما فوق الجامعي	8	3.33	0.226	متوسطة
	المجموع	102	3.05	0.445	متوسطة

متغيّر مدة الخدمة:

تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One – Way - ANOVA عند مستوى دلالة معنوية 5% للإجابة على هذه الفرضية، حيث يشير جدول (13) إلى أنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) لمتوسطات استجابات المشاركين حول تبني نظام الإدارة المحلية لمتغيّر مدة الخدمة بلغت (0.639) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، عليه يتم القبول بوجود فروق معنوية بين استجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية تُعزى لمتغيّر مدة الخدمة، ولمعرفة اتجاه الفروق في نظام الإدارة المحلية بحسب متغيّر مدة الخدمة تمّ استخدام اختبارScheffe للمقارنات البعدية والموضحة بالجدول (14) والذي خلُص إلى أنّ مصدر الفروق كان بين الفئة الخدمية أقل من 5 سنوات والفئتين (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) و(من 15 سنة فما فوق)، ولصالح الفئة الخدمية (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) وبمستوى متوسط، كذلك تبيّن أنّ مصدر الفروق بين الفئة الخدمية (من

5 إلى أقل من 10 سنوات) والفئة (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة)، ولصالح الفئة الخدمية (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) وبمستوى متوسط، والجدول (15) يوضح ذلك، **واختلفت نتيجة الدراسة الحالية** مع دراسة أبو مارية (2022)، والتي أوضحت عدم وجود فروق معنوية لنظام الحكم المحلي في فلسطين حسب متغيّر مدة الخدمة.

جدول (13) : تحليل التباين الأحادي لمتوسطات نظام الإدارة المحلية حسب متغير مدة الخدمة

المجال	مصدر التباين أو الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية	نتيجة الاختبار
نظام الإدارة المحلية	بين المجموعات	4.247	3	1.416	**8.772	0.000	**دال إحصائياً**
	داخل المجموعات	15.814	98	0.161			
	الإجمالي	**20.060**	**101**				

** عند مستوى دلالة معنوية 1%.

جدول (14): اختبار Scheffe للمقارنات البعدية لاتجاه الفروق لنظام الإدارة المحلية بحسب متغيّر مدة الخدمة

المتغيّر	فئات المتغيّر	متوسط الفروق	الدلالة الإحصائية
أقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	0.004	1.000
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	**-0.419	0.001
	من 15 سنة فما فوق	*-0.413	0.037
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	0.004	1.000
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	**-0.414	0.004
	من 15 سنة فما فوق	-0.408	0.056

** عند مستوى دلالة معنوية 1%. *عند مستوى دلالة معنوية 5%.

جدول (15): متوسطات نظام الإدارة المحلية وفقاً لمتغيّر مدة الخدمة ودرجة الممارسة

المتغيّر	مستوى المتغيّر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	23	2.80	0.394	متوسطة
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	18	2.81	0.508	متوسطة
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	48	3.23	0.313	متوسطة
	من 15 سنة فما فوق	13	3.22	0.530	متوسطة
	المجموع	102	3.05	0.445	متوسطة

خلاصة نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تَمّ التوصّل إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها فيما يأتي:

– أوضحت الدراسة أنّه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات المشاركين حول نظام الإدارة المحلية في بلدية طرابلس المركز عند مستوى دلالة 5%، حيث خلُصت الدراسة إلى أنّ المستوى العام لنظام الإدارة المحلية بالبلدية محل الدراسة جاء بمستوى متوسط.

– أفصحت الدراسة عن وجود فروق معنوية لاستجابات المشاركين حول **أبعاد** نظام الإدارة المحلية بالبلدية محل الدراسة عند مستوى دلالة 5%، باستثناء بُعد إدارة الموارد المالية والاستثمارية، كذلك بيّنت الدراسة أنّ مستوى بُعد اللامركزية والاستقلالية حظي بالترتيب الأول على مستوى أبعاد نظام الإدارة المحلية وبدرجة ممارسة مرتفعة، يليه بُعد الديمقراطية التشاركية وبدرجة ممارسة مرتفعة، يليه بُعد إدارة الموارد المالية والاستثمارية وبمستوى متوسط، أمّا بُعد المساءلة والرقابة فقد نال الترتيب الأخير وبدرجة ممارسة ضعيفة.

– أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لآراء المشاركين حول نظام الإدارة المحلية تُعزى إلى بعض المتغيّرات الشخصية والوظيفية محل الدراسة باستثناء متغيّر المستوى التعليمي، ولصالح المؤهل ما فوق الجامعي وبدرجة ممارسة متوسطة، كذلك متغيّر مدة الخدمة ولصالح الفئة الخدمية (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة)، وبدرجة ممارسة متوسطة.

توصيات ومقترحات الدراسة

من خلال النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، تُقدّم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يؤمل اتباعُها والمتمثّلة في الآتي:

– إيلاء الاهتمام بنظام الإدارة المحلية ببلدية طرابلس المركز، وذلك من خلال تقوية العلاقة بين البلدية والجمهور، وذلك بجعلها علاقة مفتوحة باتجاهين دون الحاجة إلى مرجعية السلطة المركزية، كذلك إتاحة البلدية فرص التعبير لدى المواطنين، أيضاً اتباع البلدية مبدأ الشفافية من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بالمشاريع وطرق تنفيذها للجمهور، فضلاً عن اتباع البلدية سياسة المكاشفة والمواجهة مع الجمهور، علاوة على نشر البلدية تقارير مالية والإدارية سنوية للجمهور، كذلك مبادرة البلدية بإقامة المشاريع والاستثمارية، وتوفير اللازم لتقوية البنية التحتية وتدعيمها.

– إنّ موضوع الإدارة المحلية في ليبيا يظل قضِية متعددة الأبعاد، عليه فإنّه بالإمكان اقتراح المزيد من الدراسات في هذا المجال، وذلك بإعادة الدراسة الحالية على بلديات أخرى أو تناول أبعاد أخرى للإدارة المحلية؛ وذلك من أجل تزويد المسؤولين في وزارة الحكم المحلي أو البلديات بنتائج علمية وعملية حول نظام الإدارة المحلية في شتى المجالات.

المصادر والمراجع:

– أبزيم، خالد أحمد محمد (2021)، دور الحوكمة في تأهيل الإدارة المحلية في ليبيا وإصلاحها، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، (16).

– أبو مارية، أسماء (2022)، " دور هيئات الحكم المحلي في فلسطين في التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير منشورة، قسم الإدارة العامة، جامعة الخليل، فلسطين.

– إدارة الموارد البشرية ببلدية طرابلس المركز، بيانات غير منشورة، 2022.

– البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، خلق فرص للأجيال القادمة.

– أمنينة، عبير إبراهيم (2019)، اللامركزية الإدارية ومقومات الحكم الرشيد في ليبيا قراءة في القانون (59) لنظام الإدارة المحلية مدخل قانوني، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ زيارة الموقع : 20 ديسمبر 2022.
/https://www.politics-dz.com

– برنامج دعم الحكم المحلي والاستقرار في ليبيا (2017)، الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية.
chromeextension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.cilginternational.org/wp

– بن الشيخ، عصام وسويقات، الأمين (2015)، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحيات السياسية والإدارية في الدول المغاربية: دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، دار الحامد، عمان.

– بن نوية، أحمد رمضان، وأبو خيط، ناجم محمد عبد الله (2019)، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ليبيا، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، 1(3).

– بوشفيرات، رضوان، وبو عبد الله علي (2018)، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية: دراسة حالة بلدية الشقفة، مذكرة ماستر منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، الجزائر.

– جبوري، ندى إسماعيل، وكاظم عادل عبد (2021)، "ترسيخ مبدأ اللامركزية الإدارية من خلال نقل الصلاحيات الوزارية للحكومة المحلية في محافظة النجف"، مجلة الغري للعلـــوم الاقتصادية والإدارية، 17 (3).

– حسن، أحمد إبراهيم عبد العال (2021)، دور الإدارة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية الراهنة، المجلة العربية للإدارة، 41(2).

– حماشين، كنزة، وإعزوقن، مريم (2022)، "حوكمة الإدارة المحلية كآلية لحماية المال العام"، مذكرة ماستر في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر.

– رحيم، شريفة، سلامي فتيحية، ولابو الويزة (2012)، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة البويرة، بحث ليسانس منشور، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.

– الشيخلي، عبد الرزاق إبراهيم (2008)، اتجاهات مقارنة في تنظيم الإدارة المحلية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 14 (52).

– الشيخلي، عبد الرزاق (2001)، الإدارة المحلية: دراسة مقارنة، دار المسيرة، الأردن.

– شهيناز، ورشاني (2015)، "الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر"، مذكرة ماستير غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

– صاري، إسماعيل، وسعداني، رشيد (2018)، الحوكمة المحلية الرشيدة لرفع أداء الإدارة المحلية: دراسة حالة بلدية دبي، مجلة البحوث والدراسات التجارية، سبتمبر (4).

– ضيافي، عبد العزيز، وحاروش، نور الدين (2023)، مسارات عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 12 (1).

– طبعة، سعاد (2013)، الإدارة المحلية والعوامل البيئية المؤثرة فيها. مجلة البحوث السياسية والإدارية، 2 (1).

– الطعامنة، محمد (2002)، إشكالية المركزية واللامركزية الإدارية في نظم الإدارة المحلية في دول العالم الثالث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، 9 (30).

– الطعامنة، محمد (2003). "نظم الإدارة المحلية: المفهوم والفلسفة والأهداف"، الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان، 20/18 أوت.

– عبيدات، ذوقان، وعبد الحق، كايد، وعدس، عبد الرحمن (2015)، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، الطبعة السابعة عشر، دار الفكر، عمّان.

– العكش، فوزي والأعرج، حسن، وجبر، هشام (1998)، الحكم المحلي والإدارة المحلية: الأسس والتطبيقات، المطبعة العصرية، الطبعة الثانية، العين.

– عمايدية، فايزة (2021)، " المجتمع المدني كآلية لتفعيل دور المجالس المحلية المنتخبة في ظل قانون البلدية10/11 وقانون الولاية 7/12 "، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 7 (1).

– العيداني، عبد الرزاق (2022)، " دور الإدارة المحلية في إدارة الكوارث والمخاطر الكبرى في الجزائر الواقع والآفاق"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

– فرغلي، أحمد وهران (2019)، فعالية دور الإدارة المحلية في السياسات العامة: دراسة مقارنة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 20 (2).

– قرزو، بغداد (2022)، " دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، 5 (2).

– مادي، خالد عمر (2013). قانون الإدارة المحلية بعد ثورة فبراير في ليبيا. مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. ديسمبر (5).

– المشاقبة، نجاح محمد طحيطر (2022)، "دور اللامركزية في تفعيل الإدارة المحلية: قضاء بيرين أنموذجًا"، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (39).

– هلال، علي الدين، وسمير محمد عبد الوهاب (2011)، اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية خبرات: دولية ومصرية، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- Edwin Augustine Junior Turay and Samuel Karim(2022). An assessments on the impacts of educational functions decentralization to local council in the Tonkolili District-Yoni

Chiefdom, International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation,3(2).
- El-Gamal, Ayman Ahmed, Ismail,Mamdouh Mostafa and El Bagoury,Ayman Amin(2023).The Role of Coordination Mechanisms Between the central Government and Local Administration Units In Improving the Performance of the Local Administration Bodies in Egypt. Arab Journal of Administration, 45(1).
- Hembree, Holly and Shelton, Michael (1999). Benchmarking and Local Government Revenue Funds: Theory Versus Practice, Public Management Magazine , 81 (2).
- Holger Daun (2007). Decentralization in the context of globalizing Governance: International comparison of Grass root responses, Springer.
- Jessica Clement, Giovanni Esposito, and Nathalie Crutzen(2023). Municipal Pathways in Response to COVID-19: A Strategic Management Perspective on Local Public Administration Resilience. Administration & Society , Vol. 55(1).
- Kerjcie, R. and Morgan, D (1970)" Determining sample size for research activities", Educational and psychological measurement,(30).
- Malhatro Naresh and David Birks (2007). Marking Research , 3nd Edition ,Person Education Limited.
- Omodero, Cordelia Onyinyechi, and Philip Olasupo Alege. (2023). "Local Government Investments and the Safety of an Ecosystem: Mathematical Evidence from a Developing Nation, Applied System Innovation, 6 (1).
- Sekaran, U., and Bougie, R.(2010).Research Methods for Business: A Skill Building Approach, (5th ed.), Wiley and Sons. ISBN.